

المقدم في المنقطع في الكلام غير موجب ايضا ما تقدم كان ذكر قوله
 او مقدها وقوله والمنقطع بعد قوله وهو منصوب اذا كان جارا
 غير المنقطع في كلام موجب لفظا لا فائدة فيه فعلم ان على عموم
 فيما سبق حكمه لا يخرج معنا الى التفسير لعدم كونه مقدها ثم لا وجه
 ان يقال ان اختيار البدل فيما يتصور فيها البدل ولا يمكن ان
 المستثنى المتقدم لعدم جواز تقديم البدل ولا في المنقطع لان
 البدل قبله لا يكون البدل المنقطع ولا يمكن المنقطع في الاستثناء
 لان معناه على الروية كما تقدم فلذا لم يخرج الى التفسير كما يخرج
 المنقطع والتقدم على ان المتبادر من قوله ذكر المستثنى منه
 ما هو الشارح في ذكره فاستغنى عن التفسير كما يخرج
 المستثنى المقدم ولا يترتب هذه القاعدة من قيدر من الضرب
 احد مما ان لا يكون المستثنى متراجعا عن المستثنى منه مثل
 ما جاء في القوم اليوم الا زير وما ينهم ان لا يكون صفة الكلام
 تضمنت الاستثناء كما في قوام القوم الا زيدا في جواب اقام القوم
 الا زيدا فانه في ما بين الصور تبيين يجوز البدل وحقا النصيب
 ومن هذا تبيين ان المصنف لم يستوف اقسام اعراب المستثنى
 وفاته فقوله المستثنى قوله واعراب البدل بالاصالة المراد بالاصالة
 ليس ما يقابل التبعية قوله وهو عيب على صاحب العالم ان يحذف قوله
 فان العالم ثمة عالم الرفع وعامل النصيب والجو فالاعراب على قدر

رد الكلام

كنا

كنا يترتب عن الاعراب بالرفع والنصب والجو وهذا ان رفع المراد
 ان كان عامل المستثنى منه يشكك بقولنا ما مررت الا زيدا فانه
 معرب بعامل نفسه وان كان المراد عامل المستثنى فكل مستثنى
 معرب على حسب علمه على ان يكون نصيب الرفع الاول ايضا
 يقال الجار في ميزر بعامل المستثنى منه استغنى عن المستثنى بوضوح
 فهو منصوب بعامل المستثنى من لا بعامله وعامل الفعل بواسطة
 الا ومن قال وعامل الفعل بواسطة الباء فقد سمى قوله فالمراد
 بالمفرغ المفرغ له بعض المفرغ مما حذف فيه الجار واصل الضمير
 الجوارب وذلك ان استغنى عن هذا التعلق بان جعل المفرغ
 وصفا للمستثنى كمال متعلقه فيكون الحال المفرغ عاملا وان
 جعل المستثنى مفرغا عن اعراب العالم فيكون المستثنى مفرغا
 والعالم مفرغا له قوله وهو ان الحال ان المستثنى جعل العاود
 للحال ولك ان جعلها للمعطف وجعل هو عطف على المستثنى
 وفي غير الموجب عطفها على غير المذكور وعلى ان تقديره يمكن جعل الضمير
 عائدا الى المستثنى منه بل فان في غير الموجب حقيقة هو المستثنى منه
 دون المستثنى والاوجه ان يجعل الضمير راجعا الى عدم ذكر المستثنى
 منه وجعل قوله ومعرف غير الموجب جملة معطوفة عليه ما سبق
 ببعض وعدم الذكر في غير الموجب ليعيد الكلام الا ان يستقيم المعنى
 في يصح عدم الذكر في الموجب فيصير الاستثناء من قوله ان